أن ألفاظ هذا الباب كلها جاءت على بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي واستعملتها العرب على وجهين: أحدهما: إضافتها إلى العدد الذي من لفظها وذلك ثاني اثنين وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة ومعناه واحد من اثنين وواحد من ثلاثة وواحد من عشرة. . . والثاني: إضافتها إلى العدد الذي دونها وذلك ثالث اثنين ورابع ثلاثة إلى عاشر تسعة ومعناه صير اثنين ثلاثة وأربعة خمسة وتسعة عشرة ولم يذكر سيبويه في الوجهين إلا الإضافة.

ولم يذكر التنوين والنصب في المختلف اللفظ وقدره بالفعل، فقال: هذا خمس الأربعة كما تقول أخمستهم وربعتهم أو هذا الذي صير الأربعة خمسة بالماضي فصار بمنزلة هذا ضارب زيد أمس ولو أراد العمل لقدره بالمستقبل ونون ونصب به وذكر النصب غيره ولم يستشهدوا على النصب بكلمة واحدة فدل ذلك على أنه منهم قياس وجاء القرآن بالإضافة في قوله تعالى: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم﴾[1].

وفي قوله تعالى: ﴿ثلاثة رابعهم كلبهم﴾[2] إلا أن ابن السكيت حكى في ألفاظه عن الكسائي في ثاني اثنين وثالث ثلاثة إجازة النصب والتنوين، وقال: الخليل والفراء لا يجيزانه، ولو حكاه عن العرب لم يسعهما منعه فإذا كان قياساً لا يعول عليه.

وقال في الإصلاح هو يضاف إلى العشرة ولا ينون فإذا اختلف كان الوجهان.

وزعم سيبويه أن المختلف اللفظ قليل في استعمال العرب وكذا ذكر الأخفش لأن القياس ثاني اثنين لا ثاني واحد وحكى الكسائي أن من العرب من يقول ثاني واحد[3].

---

(1) سورة المجادلة، الآية: 7.

(2) سورة الكهف، الآية: 22.

(3) وجاء في شرح المفصل أن اسم الفاعل المشتق من العدد يستعمل على معنيين: =